سلبية[٧٠]. لقد جرت احداث الثورة في اطار مناخ غير مؤات عربياً، من حيث طبيعة الخارطة السياسية (التجزئة) والنظم الحاكمة (نظم مساومة لا مواجهة) والطور الحضاري عموماً (التخلّف بأبعاده المختلفة). وحينما اندلعت انتفاضة العام ١٩٨٧، فانها جاءت ـ وهذا موضع مفارقة واضحة ـ في اطار مناخ عربي غير مؤات أيضاً، سواء من حيث استمرار التجزئة، أو سيادة احاديث التسوية وتراجع مفهوم المواجهة مع العدو الاسرائيلي. ولهذا، فقد برزت خشية، وبشكل متلصص، بين أوساط المراقبين، من ان تستخدم «الأُخُوّة العربية» سبيلاً الى فضّ الانتفاضة قبل تحقيق اهدافها، مثلما حدث في نموذج ١٩٣٦، حينما تدخلت القيادات العربية الحاكمة لايقاف الاضراب الكبير، اعتماداً على مجرّد «حسن نيّة الصديقة بريطانيا». كما تسللت مخاوف من ان تتنافر مواقف الدول العربية حول الاهداف التي يعلنها الطرف الفلسطيني، او تلك التي يمكن ان ترد من أطراف أخرى معنيّة بتطورات القضية الفلسطينية. وممّا يشار اليه، في هذا الصدد، الوقائع المتعلقة بغياب الاجماع العربي تجاه مشروع التقسيم الذي طرحته بريطانيا في تموز ( يوليو ) ١٩٣٧[٧١]، وما تركته تلك الوقائع من انعكاسات على السياسة الفلسطينية في تلك المرحلة. غير انه يبدو جلياً كيف وعت القيادة الفلسطينية المعاصرة طبيعة المناخ العربي المحيط، وحدود الدور العربي المطلوب في اثناء تفاعلات الانتفاضة. لذا، فان مطالب هذه القيادة جاءت في اطار هذا الوعي. فالمطلوب، عربياً، هو مساندة المطالب الفلسطينية، التي جاءت منسجمة مع الخطوط العامة لما هو مقبول عربياً، ودعم الانتفاضة، من الناحيتين، السياسية والمادية، لتوطيد قوّتها، والحفاظ على استمراريتها، والحفاظ على وحدة الموقف العربي من قبل، ومن بعد. وفي السياق عينه، سياق الادراك بحقيقة ما يعتمل على الساحة العربية في هذه المرحلة ومع أخذ التجارب التاريخية في الاعتبار، وفي مقدّمها تجربة ١٩٣٦، يمكن القول ان الانتفاضة نهضت وقد استقر قرارها على اللجوء الى مكامن القوة الذاتية الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها. بعبارة أخرى، لا يبدو ان الانتفاضة قد بالغت في الاعتماد على قوة الموقف العربي، بل سعت الى الاعتماد الكبير على الذات. ان المنتفضين لم يطالبوا الدول العربية باستنفار الجيوش، أو اعلان حالة الطوارىء، او اعلان الجهاد المقدّس، أو ما شابه ذلك، وانما جعلوا مطالبهم العربية دون ذلك بكثير، حتى ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أشار، في قمّة الدار البيضاء، الى الازمة المالية التي يعاني منها النضال الفلسطيني، والى ان حجم «التبرعات» الشعبية العربية قد تقلّص الى حدوده الدنيا، و«ناشد» بعض الأخوة الذين تحول ظروفهم دون المساعدة ان «يساعدونا على تحصيل ضريبة التحرير والانتفاضة من ابناء [الشعب الفلسطيني] العاملين في دولهم»[٧٢].

وهكذا، توحي الوقائع بأن القيادة الفلسطينية جعلت الدور العربي يدور في فلك شقين، هما: الدعم والمساندة المعنوية والسياسية والمادية من جانب، ووحدة الموقف السياسي خلف المطالب الفلسطينية من جانب آخر. هذا في حين لعب المحيط العربي دوراً كبيراً في اثناء ثورة العام ١٩٣٦، ابتداء من التوسّط، وانتهاء بالضغط على الطرف الفلسطيني باتجاه ايقاف الثورة في مرحلتها الأولى، نزولاً عند وعود سياسية غير مؤكدة من الاستعمار البريطاني بمراعاة المطالب الفلسطينية، وهو ما لم يتحقق، اطلاقاً، في التحليل الأخير.

على الصعيد الدولي، تأثّرت ثورة العام ١٩٣٦، في بدايتها ونهايتها، بالمناخ الدولي المواكب. وقد سبقت الاشارة الى ان القيادة الفلسطينية دغدغتها آمال في استثمار مناخ الاستقطاب بين القوى الاوروبية المهيمنة على الساحة الدولية لصالحها. غير ان تلك المساعي كان محكوماً عليها مسبقاً بالفشل. فمن الصحيح ان ثمّة منافسة كانت بين فرنسا وبريطانيا استثمرتها الثورة في اقامة